

الذريعة إلى اصول الشريعة

[658] فصل في أنه لا يجوز أن يفوض إلى تعالى إلى (1) النبي عليه السلام (2) أو العالم أن يحكم في الشرعيات بما شاء إذا علم أنه لا يختار إلا الصواب اعلم أن الصحيح أن ذلك لا يجوز، ولا بد في كل حكم من دليل، و (3) لا يرجع إلى اختيار الفاعل (4)، والعلم بأنه لا يختار إلا الصواب غير كاف في هذا الباب. وخالف موسى (5) بن عمران في ذلك (6)، وقال: لا فرق بين أن ينص إلى (7) على الحكم (8) وبين أن يعلم أنه لا يختار إلا ما هو (9) المصلحة، فيفوض ذلك إلى (10) اختياره. والذي استدل به في الكتب على هذه المسألة أنه لا بد في الشرع من دلالة مميزة للصالح من الفساد، واختيار المكلف يجوز أن يتناول المفسدة، كما يتناول المصلحة، فلا تميز (11) فيه. _____ 1 -

الف: - إلى. * 2 - الف: - ع. 3 - الف: - و. * 4 - الف: العاقل. 5 - الف: يونس. * 6 -

ج: + ولا فرق. 7 - الف: - أ، ج: له. * 8 - ج: + ويبين. 9 - الف: - ما هو. * 10 - الف: -

إلى. 11 - الف: يتميز، ج: تميز. (*) _____